لواء د./ طه محمد السيد
مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا

مفهوم الأمن القومى

مقدمة :

إن مفهوم الأمن القومى – رغم كثرة ما كُتب حوله –ما زال فى حاجة إلى تأصيل حقيقى، وإلى طرح جديد كمفهوم مركب كلى، وكظاهرة مجتمعية كاملة الأبعاد، فإذا كان المفهوم تعبيرًا عن تقاليد تاريخية معينة، تضرب بجذورها فى أغوار التاريخ الإنسانى، إلا أنه خضع – فى السنوات السابقة – لتطورات معينة أثرت على المفهوم، وألقت عليه بظلال من التعقيد والغموض، وذلك يرجع إلى حداثة المفهوم كاصطلاح وإلى دخول المفهوم قاموس المصطلحات المتداولة بين رجال السياسة والصحافة، وإلى التشويه المتعمد الذى تمارسه بعض الدول للمفهوم، ستارًا لأطماعها التوسعية.

يعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن القومى إلى تاريخ نشأة الدولة القومية عقب صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م، فإن اهتمام الباحثين والمتخصصين بالدراسة العلمية للظاهرة يُعد حديثًا نسبيًا، حيث شكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار أو المناخ الذى تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية لهذا المفهوم، وظهرت صعوبة الإحاطة بكل أبعاده ومستوياته، نتيجة لأن التعارض النظرى بين مفاهيم الأمن القومى هو بالأساس صراع بين المفاهيم العسكرية والاجتماعية للأمن القومى، فلا نجد اتفاقًا حول مفهوم «الأمن القومى أو الوطنى»، ومن ثم ظهرت عدة اتجاهات فى هذا المجال. [١]

اتجاهات مفهوم الأمن القومى:

يُمكن تقسيم اتجاهات تعريف مفهوم الأمن القومى إلى ثلاثة اتجاهات، **الأول**:الاتجاه الإستراتيجى، **والثانى**: الاتجاه الاقتصادى الإستراتيجى، أما **الثالث**: الاتجاه التكاملى الذى يركز على الأبعاد الشاملة للأمن. [٢]

الاتجاه الأول: الإستراتيجى:

يُمثل الاتجاه الواقعى (المدرسة القيمية الإستراتيجية)، حيث تنظر إلى الأمن كقيمة مجردة وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة الوطنية، وحماية أقاليم الدولة من التهديدات الخارجية، وتُعَدُّ الدولة هى محور الأمن القومى، فهى الكيان الذى يتم تهديده والهدف الذى تسعى لحمايته، ويرتبط الأمن القومى ارتباطًا مباشرًا بالقدرات الشاملة للدولة لدرء المخاطر حفاظًا على استقلالها واستقرارها السياسى، ويعنى مفهوم الأمن القومى من وجهة نظر **دائرة المعارف البريطانية**[٣]: «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوى أجنبية»، وهو تعريف من منظور إستراتيجية الحماية من الخطر الخارجى، ويعنى «الاعتماد على القوة العسكرية فقط»، ويرى **هنرى كيسنجر** (Henry Kissinger)» [٤]، «أن الأمن القومى هو «التصرفات التى يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه فى البقاء.» [٥]

الاتجاه الثانى: الاقتصادى الإستراتيجى:

برز هذا الاتجاه عقب حرب أكتوبر١٩٧٣م، والتى تُعَدُّ من التحولات الجوهرية التى أثرت فى سياسات وأهداف وإستراتيجيات القوى العظمى والكبرى، على أثر تعاظم أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط، ويرتكز أصحاب هذا الاتجاه على ثلاثة مرتكزات رئيسة **الأول**: ضرورة تأمين الموارد الاقتصادية، **الثانى**: تحقيق الوظيفة الاقتصادية، أما **الثالث**: ضرورة إحداث التنمية كجوهر لتحقيق الأمن القومى، ويُعد **جوزيف ناى** (Joseph Nye) [٦] من أبرز مؤيدى الاتجاه الاقتصادى[٧]، وفى الإطار نفسه نظر **روبرت ماكنمار** [٨] (Robert McNamara) إلى التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن، ومن ثم يكون الأمن «التصرفات التى يسعى إليها المجتمع لتحقيق التطور والتنمية، سواء الاقتصادية أو السياسية، وأن الأمن الحقيقى للدولة ينبع من معرفة المصادر

التى تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات فى جميع المجالات».[٩]

الاتجاه الثالث: التكاملى:

يُعَدُّ هذا الاتجاه هو الأوسع والأرحب، حيث يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويرتكز أصحاب هذا الاتجاه فى توضيح مفهوم الأمن القومى ليشمل مكونات وعناصر القوة الشاملة للدولة (سياسيًا - اقتصاديًا - اجتماعيًا – عسكريًا/أمنيًا... إلخ) لتكون الدولة قادرة على تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

الأول: تأمين كيان الدولة، **الثانى**: تحقيق الاستقرار الأمنى والسياسى والاجتماعى اللازم لإحداث التنمية، **الثالث**: القدرة على مواجهة المخاطر أو التحديات أو التهديدات الداخلية والخارجية التى قد تتعرض لها الدولة.

مفهوم الأمن القومى من وجهة نظر الاتجاه التكاملى:

يُعرَّف الأمن القومى على أنه «تأمين كيان الدولة من المتغيرات التى تهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها والتى يحددها الاستقرار السياسى والتماسك الاجتماعى والتنمية الشاملة»[١٠]، كما يُعرف الأمن القومى بأنه «الإدراك الكامل للدولة بالمخاطر أو التحديات أو التهديدات الداخلية والخارجية الموجهة إليها والتى يُمكن أن تهددها ككيان، أو تحول دون تقدمها وقدرتها على التحرك فى جميع المجالات لتعظيم قوتها الشاملة (سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، عسكريًا/أمنيًا...إلخ) بما يضمن ردع ومجابهة تلك المتغيرات، بهدف إحداث التنمية البشرية لازدهارها، وصيانة سيادتها على أقاليمها (البرية، البحرية، الجوية، الفضائية) والحفاظ على وجودها واستمرار بقائها». [١١]

وعندما نتجه إلى الدستور المصرى والتشريعات المصرية بحثًا عن مفهوم الأمن القومى، فإن المادة(٨٦) من الدستور تؤكد أن الحفاظ على الأمن القومى واجب، والتزام الجميع بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون، والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف، وواجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقًا للقانون. [١٢]

بالرغم من اختلاف تعاريف ومفاهيم الأمن القومى فى الموسوعات العلمية وتعدد اتجاهات آراء الخبراء والباحثين، إلا إنه يُمكن القول بأن هناك ثلاث نقاط جوهرية هى الخلاصة فى كل ما كُتب عن مفهوم الأمن القومى،**الأولى**: حق الدولة فى البقاء ، **الثانية**: حتمية قدرة الدولة على حماية كيانها وقيمها الداخلية من المخاطر أو التحديات أو التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية منه، **الثالثة**: ارتباط مفهوم الأمن القومى بعملية التنمية الشاملة بأبعادها ومجالاتها ومستوياتها المتعددة.

المراجع :

١- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر والعشرين، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ١٨.

٢- محمود محمد خليل، الأمن القومى العربى- المصرى وحرب أكتوبر (دراسة نظرية تطبيقية) رسالة دكتوراة فى فلسفة الإستراتيجية القومية، كليةالدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٥، ص٢١

3- Encyclopedia biritanica London, William pautan publisher 1971 vol.20, p 265.

٤- هنرى كسينجر: سياسى ودبلوماسى أمريكى- شغل منصب مستشار الأمن القومى» ١٩٦٩-١٩٧٥»، ووزير الخارجية» ١٩٧٣- ١٩٧٧» فى ظل حكومات نيكسون وفورد، حصل على جائزة نوبل للسلام١٩٧٣.

5- Henry Kissinger.»Nuclear Weapons and Foreign Policy". London, Wild Field and Nicholson,1968, P46.

٦- جوزيف ناى: عالم سياسى وأستاذ جامعى أمريكى تولى منصب مساعد وزير الدفاع للشئون الأمنية فى حكومة كلينتون، اشتهر بابتكاره مصطلحى القوة (الناعمة/الذكية)، وشكلت مؤلفاته مصدرًا رئيسيًا لتطوير السياسة الخارجية فى عهد باراك أوباما.

٧- عبد المنعم المشاط: نظرية الأمن القومى العربى المعاصر، القاهرة، دار الموقف العربى، ط١، ١٩٨٩ م، ص ص ١٧-١٨.

٨- روبرت ماكنمارا: كاتب وسياسى واقتصادى أمريكى شغل منصب وزير الدفاع من ١٩٦١-١٩٦٨ فى عهد الرئيس كيندى وجونسون، مسئول عن إدخال تحليل النظم فى السياسة العامة (تحليل السياسات).

9- R. McNemara, the Essence of Security, New York, Morper press 1966, P.150.

١٠- علىّ الدين هلال، الأمن القومى العربى،القاهرة ، مجلة شئون عربية، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤م، ص١٢.

١١- مفهوم وأبعاد الأمن القومى المصرى، كلية الدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، إدارة المطبوعات والنشر، ٢٠١١م، ص ٣.